

المقاولاتية والجامعة: مع اشارة لتجارب الدول الناجحة في نشر الفكر المقاولاتي

Entrepreneurship and university: with reference to the experiences of successful countries in the dissemination of thought Moukawalati

فضيلة بوطورة¹، زهية قرامطية^{2*}، همام سعودي³

¹ جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر) Fadila.boutora@gmail.com

² جامعة البليدة 2 لونييسي علي (الجزائر) gramtiazahia@gmail.com

³ جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر) Hamam.SAOUDI@djezzy.dz

تاريخ الارسال: 2019/10/27؛ تاريخ القبول: 2020/02/26؛ تاريخ النشر: 2020/05/28

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول المقاولاتية والجامعة، مع اشارة لتجارب الدول الناجحة في نشر الفكر المقاولاتي، حيث تم التطرق لمفاهيم حول المقاول الذي يعتبر محرك العملية المقاولاتية، ومحاولة توضيح مميزاته عن طريق المقارنة بالسماوات والمقاربة السوسيو مهنية (النظرة الاجتماعية المهنية) لنعرج إلى التعليم المقاولاتي وإبراز المفاهيم التي تدور حوله وإيضاح مميزات وأهميته واستراتيجياته ومتطلباته، لنصل في الأخير لعرض تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ايطاليا وغيرها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه النظرة الحديث للمقاولاتية وفقا لما تعتمده الدول المتقدمة التي أصبحت تولي أهمية كبيرة لجانب التعليم المقاولاتي وتنتهجه في المساقات والمناهج التعليمية، وذلك لإعداد مقاولين ذوي كفاءة، وفقا لأسس علمية مدروسة، مما يسمح لها بالتقدم في الجانب التطبيقي للمقاولاتية للوصول لأهداف ايجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعليم المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية؛ المقاول؛ التعليم المقاولاتي، الجامعة.

Abstract:

The aim of this study is to shed light on Entrepreneurship and university, with reference to the experiences of successful countries in the dissemination of entrepreneurial thought, where the concepts were discussed about the contractor, which is the engine of the contracting process, and try to clarify its advantages by approaching attributes and socio-professional approach (social professional view) To the

entrepreneurial education and highlight the concepts revolving around it and clarify the characteristics of its importance, strategies and requirements, let us finally to show the experiences of some successful countries in this area such as the United States of America, Japan, Italy and others.

The study concluded that it is the modern view of entrepreneurship in accordance with the adopted by developed countries, which has become of great importance to the aspect of entrepreneurship education and adopted in the courses and educational curricula, in order to prepare qualified contractors, according to scientific bases studied, which allows it to progress in the application side of the contracting to achieve positive objectives in terms of Economic and social education, entrepreneurship.

Keywords: Entrepreneurship; Entrepreneur; Entrepreneurial education; University

المؤلف المرسل: زهية قرامطية، الإيميل: gramtiazahia@gmail.com

تمهيد :

لقد ساهمت التغيرات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية وكعنصر أساسي في البناء الاقتصادي للدول، و عليه فقد أصبح المقاول نموذجاً يحتذى به، ويعطي دفعة للآخرين للسير على خطاه، وبالتالي الزيادة في عدد المشروعات الجديدة مما يؤدي تلقائياً إلى النمو الاقتصادي من خلال تنمية ابتكارات وقطاعات أعمال جديدة، وأصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حالياً كمجال للبحث ، أن إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة أصبح في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات ، حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين، وانتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة تهدف كلها إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على ارض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء مؤسسة، وأيضاً تفادي كل الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة ولاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها، ومن ثم ينبغي على المقاول الإلمام بخصائص كل نمط من أنماط المرافقة والآثار الناتجة عنها ، لذا نجد أن المقاولاتية اليوم بدأت تأخذ

أهمية واسعة في مجتمعاتنا، إذ هناك الكثير ما ينتظر منها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، حيث ينبغي على المقاولاتية أن تقوم بتنشيط المؤسسات، وكذا الهيئات والأفراد، وأيضا الإسهام في تجديد المؤسسات والمساهمة في خلق فرص عمل، وكنخصص أكاديمي نجد أن المقاولاتية تركز على نقطتين أساسيتين وهي التعليم والبحث، حيث يتضح أن المقاولاتية توجد في مرحلة الهيكلية، حيث يوجد جيل جديد من الباحثين بإمكانهم تطوير التعليم العالي في هذا المجال على مستوى كل الأطوار والتخصصات الجامعية، باعتبار ان المقاولاتية بدأت تأخذ صورة أكثر ايجابية رغم استمرار معاناتها من الكثير من المشاكل، حيث ان الهيكل الاجتماعي للمقاولاتية ومشروعيتها الاجتماعية لا تزال تظهر جد هشة.

1- إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الجامعة في نشر الفكر المقاولاتي؟ وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال؟

2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على المقاولاتية كمفهوم شامل.
 - تسليط الضوء على المقاول كعنصر أساسي في عملية المقاولاتية.
 - التعرف على التعليم المقاولاتي متطلباته وأهميته.
 - التعرف على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال المقاولاتية
- 3- أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من منطلق أنه يعتبر موضوع المقاولاتية من بين أهم المجالات التي يجب التركيز عليها والتعرف عليها مما لها من تأثير بالغ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف الأطر النظرية والأكاديمية المبرزة للعناصر الأساسية لكل من المقاولاتية والتعليم المقاولاتي وتجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال.

5- محاور الدراسة: للإلمام بموضوع البحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

المحور الأول: مقارنة نظرية حول المقاولاتية والجامعة

المحور الثاني: تجارب بعض الدول الناجحة في مجال المقاولاتية .

I. المقاربة النظرية حول المقاولاتية والجامعة

1.I- مفهوم المقاولاتية

1.I-1- تعريف المقاولاتية :

- حسب Peters et Hisrich (1991) هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي " . (siomy, 2007 , p90)

- وحسب Verstratet (2001) هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلية كما يلي: (VERSTRAETE, 2001)

- **البعد المعرفي:** وهو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي؛

- **البعد التنسيقي:** الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

- **البعد الهيكلي:** الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية (الملموس) والذاتية (غير الملموس) هذه الصورة تضع المقاول ومنظّمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المنظمة ومنشئها.

ويمكن تعريف المقاولاتية بأنها: " حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو

عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة" (Loue, P04)

1.I-2- المركبات الأساسية في المقاولاتية

المركبات الأساسية في المقاولاتية تتركز في المقاول، المسار المقاولاتي، السياق العام للفعل المقاولاتي

- **المقاول:** وهو الفاعل الرئيسي في المقاولاتية ويمكن تعريفه كما يلي: (siomy, 2007, p99)

-حسب Fayolle المقاول يمثل الفرد المقبل على المستقبل والذي يعيش حالة عدم اليقين، يقدم منتوجات جديدة أو خدمات جديدة وبياسر في عمل يحتوي على مخاطرة .
وحسب peters et hisrich "المقاول هو عون اجتماعي له مهمة تحمل المخاطرة المرتبطة برأس ماله في إيجاد مؤسسة من أجل ربح إضافي.

وكمثال للمفهوم المعاصر للمقاولاتية، هناك بعض الأفراد يمتلكون ثقافة مقاولاتية وبدلا من إنشاء مؤسسة للسلع أو الخدمات من أجل الحصول على عوائد في شكل المقاول التقليدي، فهم يهتمون ويعملون أكثر على تنشيط مجتمعاتهم، يساعدون بلدانهم في حل مشاكلها دون انتظار أي تحفيز، يحصلون على استقلاليتهم، يصبحون قادة ومسؤولين عن مصيرهم، إنهم فئة أخرى من المقاولين الذين يضعون ابتكاراتهم، كفاءاتهم المقاولاتية في خدمة مجتمعاتهم أو بلدانهم، إنهم المقاولون الاجتماعيون. (siomy, 2007,p101)

وقد اهتمت الأبحاث المقاولاتية بالتطرق إلى العوامل التي تلعب دورا مهما في الفعل المقاولاتي من خلال مقارنتين أساسيين على الأقل الأولى تتعلق بالخصائص الفردية والمؤهلات المرتبطة بالسمات الشخصية للمقاول، أما المقاربة الثانية فهي تهدف إلى الإحاطة بمحفزات المقاول و قوة وانسجام الدوافع المحركة للفعل المقاولات. (Jean-Luc -,p15-40، Guyot، 2008)

-المسار المقاولاتي: هناك جدل كبير حول بداية ونهاية النشاط المقاولاتي، حيث اقترح Gartner أن المقاولاتية تنتهي عند نهاية إنشاء المؤسسة، وهذا الاقتراح يبعد خاصية النمو والتطور للمؤسسة من حدود المسار المقاولاتي، في حين أنه يجب أن يكون جانبا مهما في هذا المسار، واقترح آخرون أن المقاولاتية تنتهي عندما تصبح المؤسسة الجديدة مستمرة ذاتيا، حيث يعتبر هؤلاء أن بناء الهيكل التنظيمي، شبكة العلاقات، تجميع الموارد، بناء قاعدة من المستهلكين، الميزة التنافسية، كلها عناصر أساسية للمسار المقاولاتي لا يمكن تحقيق استمرارية المؤسسة دون هذه العناصر، فإذا لم يصل المشروع إلى مرحلة الاستمرارية فإنه سوف يفشل في النهاية، الشكل الموالي يوضح مختلف مراحل المسار المقاولات (ROBERT B. Carton، 2004)

- سياق أو بيئة المقاولاتية: هناك أربع أنواع كبرى من الأبعاد السياقية تم التطرق إليها في الأدبيات المقاولاتية ، تتمثل في الأبعاد الاقتصادية ، السوسيو ثقافية ، المؤسساتية والإقليمية. (Fayolle, 2005,p60-69)

2.I- التعليم المقاولاتي :

2.I-1- مفهوم التعليم المقاولاتي: تم تعريف التعليم للمقاولاتية على أنه " مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة، (الدولية، 2010،ص21) وعرف Fayolle Alain التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع ، وفي عمل أوروبي من قبل مجموعة من الخبراء الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء اقترحوا تعريفا مشتركا للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين مهمين: (Hadj Slimane Hind، 2010،p05)

- مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة؛
-ومفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة.

2.I-2- أهمية التعليم المقاولاتي: يمكن القول أن أهمية التعليم المقاولاتي تكمن فيما يلي:
(الجدوي،ص145)

- إن برامج التعليم المقاولاتية التي تهم بت تنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادة جديدة تقوم بإنتاج سلع/خدمات جديدة.
-تعتبر تعليم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية.
- كما أن تعليم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة .
- كما يسمح التعليم المقاولاتي للعاملين بالمؤسسات القائمة بكسب مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة.

-يؤدي تعليم المقاولاتية إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

I.2-3- استراتيجيات التعليم المقاولاتي: فيما يلي سنستعرض بعض من استراتيجيات التعليم المقاولاتي كما يلي:

- **نموذج الكفاءة:** ويبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، والتعليم هنا يكون تداخلا بين المعلم والطالب. (p42,2009, Jean-Pierre BECHARD)

- **نموذج العرض:** ويعطي الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع المعلم إلى المتعلم.
- **نموذج الطلب:** وهو معاكس للنموذج الأول، وهو يقوم على الاحتياجات، الدوافع وأهداف الطلبة في هذا النموذج، فإن التعليم يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعلمهم (Hadj Slimane Hind, 2010, 07-03 p)

- **المحاكاة والألعاب:** يقترح بعض الباحثين أن استعمال المحاكاة يساعد الطلبة على تطوير استراتيجيات واتخاذ عدد من القرارات لأجل ضمان نجاح مؤسسة صغيرة حيث يرى Honig أن البيداغوجيا التقليدية تكون غالبا متناقضة مع احتياجات التعليم المقاولاتي، ويرى أن المحاكاة تسمح للمشاركين بتجريب أوضاع جديدة وأحيانا غير متوقعة، والتعلم لمواجهة بعض حالات الفشل وتطوير المرونة اللازمة للبقاء في المستقبل.

II - بعض تجارب الدول الناجحة في مجال التعليم المقاولاتي :

التجربة الإيطالية: تعد التجربة الإيطالية من أهم التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، وإنما يتأتى من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة استطاعت بدورها أن تصبح من كبريات الشركات العالمية المصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال السلع الغذائية و الآلات الزراعية.

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا: تعتمد إيطاليا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الاتحاد الأوروبي الذي كان موضوع التوصية رقم 96/280/CE لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم 2003/361/CE، على معيار الحجم و طبيعة العلاقات مع المؤسسات الأخرى، وقد دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005 .

(concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprise, 2003) و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوروبية

رقم 2003/361/CE

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 02 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو	لا يمتلك رأسمالها أو حق التصويت بمقدار 25%
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو	فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو	

POGGI Sébastien(2005), Analyse de la structuration économique des PME et TPE au Luxembourg ; p 09

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا و مميزاتهما

تشير الإحصائيات المستقاة من تقارير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا لسنة 2004 أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا تشكل ما نسبته 97.7% من مجموع

المؤسسات العاملة، وتوظف ما يقارب 59% من حجم القوى العاملة، بمساهمة تقدر 49.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات تقارب 47% من مجموع الصادرات الإيطالية مع العلم وأن المؤسسات الصغيرة وحدها تشغل 73.6% من مجموع السكان. و الجدير بالذكر أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا تنشط في قطاع الصناعات التحويلية، إذ وفقا لبيانات معهد الإحصاء الوطني الإيطالي لسنتي 1996 و 1997 فإن مؤسسات الصناعات التحويلية الصغيرة تمثل 15.7% من مجموع عدد المؤسسات المقدر بـ 3521754 مؤسسة عاملة في إيطاليا، و تشغل ما يقارب 35.4% من مجموع العاملين المقدر عددهم بـ 13.8 مليون عامل، ليرتفع بذلك عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع إلى 452603 مؤسسة سنة 1997 بنسبة مساهمة 23.3% في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة. (أسيا، 2004، ص21)

أما على الصعيد المصري فهناك تحسن في إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل لعدة أسباب منها توحيد القطاع المصري استباقا لتكامل بلدان أوروبا، فضلا عن اشتداد المنافسة الذي أدى إلى تحسن فرص الحصول على القروض المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى إنشاء سوق جديدة عام 1999 التي تتعامل مع الشركات سريعة النمو و العالية التكنولوجيا بهدف تسهيل الحصول على التمويل السهمي، ليلها سنة 2001 انطلاق العمل ببرنامج Star في البورصة المركزية و يضم المؤسسات الصغيرة و يبلغ رأسمالها السوقي 800 مليون أورو.

إن أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية تتمثل فيما يلي: (دلبوح، 2006، ص101)
 - إنشاء التجمعات الصناعية إذ ويوجد بإيطاليا نحو 200 منطقة صناعية يعمل بها ما يعادل 2.2 مليون شخص و تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية.
 - تميز التجمعات الصناعية الإيطالية عن نظيرتها الأوربية، حيث يتم في إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع و نشر المعلومات حول التقنيات و طرق الإنتاج الجديدة و الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.
 - إسهام الشركة الأم في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إقامة علاقات أفقية معها، كما تعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع.

- إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لاسيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى و مهمتها إعادة التأهيل الفني و إعداد العمالة الماهرة.

الهيئات الداعمة و البرامج التنموية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمكن هذه الهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية من الاستفادة من سياسات وبرامج الحكومة بزيادة إمكانيات فرص حصولها على الأموال، وتتولى هذه العملية هيئات رسمية وشبه رسمية .

1- الهيئات الرسمية وشبه الرسمية وتمثل:

- وزارة الصناعة: مهمتها وضع المعايير الحكومية من اجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة على حد سواء، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة والأعمال الحرفية، كما تسعى إلى توفير المساعدات المالية من اجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج و تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير و الابتكار.

- وزارة الجامعات والبحث العلمي: تسعى إلى دعم الأبحاث العلمية و التطبيقية و تطوير وسائل الإنتاج و تحسين الجودة

- وزارة التجارة الخارجية: تهدف إلى تعزيز المعلومات عن جميع شركات التصدير وتمويله.... الخ

مؤسسة مديو كريدية سنترالية Mediocredit: أنشئت سنة 1952 هدفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميئتها وتعزيز قدراتها التصديرية (policies and programmes in central European initiative)

- المؤسسة المالية للتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد: أنشئت سنة 1991 تهدف إلى دعم أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية والمشاركة في المناقصات الدولية.

- معهد التطوير الصناعي: يزود المؤسسات الصغيرة بمعلومات حول الحوافز المالية.

- المعهد الوطني للتجارة الخارجية

- الاتحاد الإيطالي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة

- غرفة التجارة الإيطالية

2- منشآت الدعم الأوربي: نذكر منها مايلي:

- الصندوق الأوربي للاستثمار: يعمل كشركة بين القطاع العام والخاص ويقدم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة ونموها وتطويرها بواسطة أموال رأس المال المخاطر ويضمن وسائل تسهيل حصولها على الديون.

- مركز المعلومات الأوربية: (أسيا، 2004، ص25) له العديد من المكاتب المنتشرة في 37 دولة تقدم المساعدة من اجل تطوير فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقا للقوانين الأوربية.

والجدير بالذكر أنه على الصعيد الايطالي هناك 93 حافزا يغطي جميع القطاعات والمنشآت 52 منها يتعلق بالهبات، و 18 خاص بتسيير القروض فيما تعالج خمسة منها الضمانات وخمسة للخصم الضريبي والباقي تمويل مشترك مع الاتحاد الأوربي، وخلال الفترة (1997-2000) كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أول المؤسسات التي استفادت من مجموع المنح الموافق عليها حيث تلقت المؤسسات الصغيرة 44% من مجموع المنح و المؤسسات المتوسطة 21.5% من مجموعها.

3- برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا

يستحدث برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها ويتابع عملها وتراقبها مؤسسات عامة وشبه عامة ومؤسسات مهنية وخاصة حيث أتاحت إزالة الضوابط والتطورات في الجهاز المصرفي توفر مصادر جديدة للمؤسسات الصغيرة الايطالية وهي تشمل وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

3-1 الوسائل المباشرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتضمن الأشكال التالية:

- **بيع الديون:** هو من أشكال التمويل قصير الأجل ويقصد به بيع شركة ما الحسابات المستحقة بحصص كمشتري أو مصرف أو شركة مالية لهذا النوع مزايا عدة منها: أن المقترض لا يتكبد أي زيادة في الدين على اعتبار إن هذه العملية تصنف كبيع للحسابات المستحقة، إضافة إلى الحصول على السيولة خلال فترة قصيرة. (أسيا، 2004، ص27)

- **تمويل شراء أو استئجار الآلات والأجهزة:** هو من أشكال التمويل الطويل والمتوسط الأجل، وقد مثلت تسهيلات الإيجار ما يعادل 11% من مجموع التسهيلات المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 1998 و1999 على التوالي.

-**القروض المسيرة:** من أشكال التمويل متوسط الأجل ويتصل بنشاطات البحث والتنمية والابتكار، التصدير والتمويل، وتقدم هذه التسهيلات بموجب قوانين تسنها وزارة الصناعة، التجارة الخارجية، العلوم والبحث التكنولوجي، وزارات الخارجية والبنوك المخصصة لذلك أهمها بنك *mediocredito*.

-**ضمانات سلف التصدير:** وتختص بهذه العملية مؤسسة خدمات ضمان التجارة الخارجية والشركة الإيطالية للمؤسسات المختلطة في الخارج.

-**رأسمال المخاطر:** يوفر هذا النوع من التمويل جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية، خلال مراحل تطورها وهو الأنسب بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيات الحديثة. وحسب الاتحاد الأوروبي للمستثمرين والمؤسسين في رأسمال المخاطرة فإن عدد المؤسسات الممولة بهذه الطريقة تقدر نسبتها بـ 97% من مجموع المؤسسات لسنة 1998 و 1999.

3-2 وسائل التمويل غير المباشر: وتشتمل على:

-**الضمانات:** ولها دور في تخفيض أو إزالة الحاجة إلى الرهن الذي تطلبه البنوك أو المؤسسات المالية عادة.

-**الحوافز الضريبية:** وتتمثل في الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الخصم الضريبي، و تخفيض الضمان الاجتماعي و دعم الأجور و كل هذه الأنواع تستخدم على نطاق واسع لتسهيل العمالة و التنمية الاقتصادية والنمو.

كما يطبق حاليا بإيطاليا نظام ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعمول به من طرف الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1993، و يهدف إلى توفير القروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إجراءات الحصول عليها و تتراوح نسبة الضمان ما بين 55% و 85% من مجموع القروض لمدة قد تصل إلى 07 سنوات، مع فترة سماح قدرها 09 أشهر، ويخضع هذا البرنامج لإدارة الحكومة الإيطالية تحت إشراف هيئة خاصة تعمل على التنسيق مع المصارف و المؤسسات المالية المانحة للتمويل. (دلبوح، 2006، ص102)

تجربه كوريا الجنوبية

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكورى , و يصل عددها حاليا إلى أكثر من 3 مليون منشأة , و تشكل 99.8% من المجموع الكلى للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية و توظف نحو 10.480 مليون عامل من أصل 12.04 مليون عامل اى نحو 87% من مجموع القوه العاملة في كوريا , و تساهم بنحو 52.8% من اجمالى القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع . ومنذ بداية السبعينيات تحولت الحكومة الكورية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى الصناعات الثقيلة والكيمياوية بسبب تآكل حصة كوريا من التصدير نظرا للمنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل. ولقد أصبح تطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية غير ممكن تطبيقه بدون تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التى تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة , وبفضل سياسة الدعم المتنوعة ازيداد أعداد المشروعات الجديدة بشكل مستمر فقد بثت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين و حثهم على خلق أعمال جديدة . كما أدرجت كوريا تنمية الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن أهم أهداف خططها التنموية و ذلك من خلال دعم هذه الصناعات عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية والخدمات الاستشارية في الأعمال الادارية والفنية , و تقديم برامج متنوعة مثل المساعدات المالية الادارية والتسويقية و خدمات التدريب عن طريق : (راتول، 2006، ص172)

- الصندوق الكورى لضمان القروض : تم إنشائه عام 1976 لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التى تعاني من الافتقار إلى ضمان القروض لتمكنها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع .

- الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار : و هي منظمة شبه حكومية تساهم في تشجيع الانشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية وتوفير المساعدات الفنية الادارية والتمويلية والتسويقية .

- الحوافز الضريبية : تمنح الحكومة الكورية العديد من الحوافز الضريبية للصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تقام خارج مناطق المدن , وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبه 50% في نهاية السنة الأولى و لمدة 5 سنوات .

التجربة الأمريكية

يعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا هذه المشروعات حسب مجالات النشاط المختلفة , فمنها مثلا في مجال التصنيع بصفه عامه عدد العمال اقل من 250 عامل و يمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتمادا على مستوى الصناعة , ويعبر هذا التعريف عن مرحله التقدم الاقتصادي والتي تعيشها أمريكا حيث أن ما يعتبر لديها صغيرا هو بالقطع كبيرا في الدول النامية . ولقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع (الخمسينيات) تستهدف دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية , و تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج , و لقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي : (راتول، 2006،ص172)

- إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم (الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة) ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لاقامه وتنمية و حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية تصل إلى 2% .
- قيام الإدارة الاتحادية للمشروعات الصغيرة بوضع برامج للتدريب و تقديم الاستشارات اللازمة لاقامه و تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- وضع نظام تمويلي لمساعدته المشروعات الصغيرة .
- وياتى دور المنظمات الحكومية في مساعده و تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال :
- إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

- مراكز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- رباطه خدمات الإداريين المتقاعدين .
- ظهور فكره الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكه قبل أن تنتقل إلى باقي دول أوروبا وتحظى الحاضنات باهتمام القطاعين العام والخاص و تعرف على أنها عبارة عن منظمات تنموية تتوفر على حزمه متكاملة من الخدمات وتعمل في مجال استقبال و رعاية المشروعات أنشائه التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهه متطلبات الإنشاء والتشغيل , وأكدت الدراسات والتجارب أن تزايد حضانات الأعمال والتكنولوجيا بصوره طرده مع زيادة الطلب عليها لما تتوفر عليه من خبره وإمكانيات لزيادة قدره المشروعات على البقاء والنمو , و قد بلغ عدد الحاضنات في الولايات المتحدة ما يزيد عن 1000 حاضنه .

ويقام في الولايات المتحدة الأمريكية أسبوع من كل عام يسمى أسبوع المقاولاتية لحفز الشباب على ممارسة العمل المقاولاتي، حيث تقام من خلاله العديد من الأنشطة والفعاليات مثل :تمارين المحاكاة، وألعاب على الانترنت، ومسابقات خطة العمل، وبرنامج الضيف المحاضر، وورش عمل مختلفة، ومنتديات محلية لأنشطة المقاولاتية. كما أن الحكومة الأمريكية تقوم بتصميم مواقع تعليمية على الانترنت تتيح التعرف على قدرات الطلبة، والتفاعل مع المعلمين المختصين لاستكشاف قدرات الطلبة الريادية ومهارتهم . كما يوجد في الولايات المتحدة العديد من المراكز الريادية التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من الرياديين، والتي تقدم المساعدة للرجال والنساء خصوصا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذين يبنون إنشاء شركات جديدة تقنية متطورة وناجحة، والقيام بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بتطوير المشروعات الجديدة كما أن الحكومة الأمريكية تقوم بحملات إعلامية واسعة تستهدف الشباب من مختلف الأعمار لتشجيعهم على المقاولاتية والعمل الحر من أجل خلق الاستعداد والتوجه للعمل المقاولاتي وخلق فرصة عمل وليس البحث عن مهنة أو وظيفة في أجهزة الدولة، وتعتمد هذه الحملات الإعلامية على سرد القصص الحقيقية للرياديين ورجال الأعمال المعروفين في بيئة الأعمال.

وتقدم الجامعات الأمريكية برامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية، كما تقوم بإعطاء مساقات علمية عديدة في هذا المجال .ولقد قادت الجامعات الأمريكية العديد من الجامعات

الأخرى في العالم نحو تعليم المقاولاتية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تطرح أول مساق علمي حديث ومتطور في المقاولاتية في عام 1971 ثم تبعتها الجامعات الأمريكية الأخرى والجامعات الأخرى في العديد من دول العالم.

تقوم العديد من الجامعات الأمريكية بتنظيم مسابقات تهدف إلى تشجيع روح المقاولاتية بين الطلاب، حيث يقدم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا جائزة قيمتها 50 ألف دولار أمريكي، ويستهدف بها الباحثين والطلاب على حد سواء، ويشترط المعهد أن يكون على الأقل أحد أعضاء الفريق الخاص بالمشروع ملتحقا بالمعهد بصفة دوام كامل.

كما تقوم جامعة Yale الأمريكية بمنح جوائز تصل قيمتها إلى 50 ألف دولار أمريكي من خلال منافسات خطة مشروع على مستوى الجامعة، وتقدم هذه المنحة مبلغا من المال للبدء بالمشروع، بالإضافة إلى النصح والإرشاد والمتابعة لمقاولي الجامعة. (مبارك، 2011، ص111 و ص112)

التجربة اليابانية

إيمانا من الحكومة اليابانية بأهمية المشروعات الصغيرة فقد أصدرت عام 1963 القانون الاساسى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) لتحقيق الاستقرار والحماية لها , و يهدف إلى تشجيع نمو و تطوير المشروعات الصغيرة و تحسين الموارد والتسهيلات الادارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله . وقد تم تطوير هذا القانون في مرحلتي السبعينات والتسعينات والذي يهدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها الابتكارية للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية و تحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي , و قد شمل هذا القانون على عددا من الإجراءات التي تشجع على تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة , و تمر عملية التكامل بثلاث مراحل , تبدأ بمرحله التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة اولا ثم مرحله التطوير ثم مرحله التسويق. ويوجد في اليابان أكثر من 1526 مجموعه متبادلة بين الصناعات المختلفة تضم أكثر من 52149 مشروعا صغيرا موزعه على مراحل التكامل الثلاث , و من خلال هذه المجموعات أمكن تحديد دور رجال الأعمال في تنشيط وأقامه و تطوير و تحديث هذه الصناعات بالاضافه إلى استطلاع رأيهم حول السياسات الواجب وضعها لتحقيق مناخ أفضل لتطوير هذه المشروعات .

و فيما يلي نبذه عن كل مرحله كما يلي: (العامه، 2010،ص49)

- **مرحلة التبادل** : تعتبر هذه المرحلة نقطه البداية في تسهيل لقاء و تعارف هذه المشروعات لتحقيق تبادل المعرفة بينهما , ويقصد بهذه المرحلة أن تلتقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينهما حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل بالاضافه إلى محاوله خلق فرص لتطوير أعمال جديدة .

- **مرحلة التطوير** : بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بإحداث التطوير و تنفيذها سواء في مجال الأعمال والتكنولوجيا متمثله في تطوير منتجات جديدة , و تطوير تكنولوجيا جديدة , تطوير أسواق جديدة

- **مرحلة التسويق** : و تمثل هذه المرحلة مرحله جني الثمار , حيث تتمكن المشروعات المتتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة التبادل.

و توضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاليا في اليابان والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح التجربة اليابانية واحد دعومات اقتصادها القومي والذي يتمثل في الإحصاءات الآتية :

- بلغ اجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة 99% من اجمالي عدد المشروعات , و نسبه 99.5% من اجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع .

- عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات الانشطه المختلفه حيث توفر فرص عمل ل 80% من العاملين في مجال الانشطه المختلفه و ل 74% للعاملين في مجال التصنيع .

- ألمساهمه في صادرات القطاع الصناعي بنسبه 55% .

- اعتماد الصناعات الكبيره على الصناعات الصغيره أكثر تخصصا لتحقيق مزيد من الوفرة في تكلفه الإنتاج حيث بلغت النسبة إلى 91% في صناعه المنسوجات والملابس الجاهزة والى 85% في صناعه السيارات والى 88% في صناعه الآلات والى 87% في صناعه الأدوات الكهربائيه .

- تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في صناعات التعدين والنقل والإنشاءات والمشروعات التجارية والخدمية المتمثلة في تجاره الجملة والتجزئة , و يتسم المناخ الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالمناخ الالجابي , حيث تتفاعل عده عوامل معا في إحداث هذا المناخ من اجل إيجاد بيئة صالحه ومشجعه لهذه المشروعات وبالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة احد أهم الدعامات الاساسيه في الاقتصاد الياباني .

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال التجارب المذكورة آنفا يمكن استخلاص الدروس التالية
- إن التدريب وتعليم الطلاب على مناهج المقاولاتية من خلال نقل المعرفة والخبرة للمهارات الإبداعية الابتكارية للطلبة يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي لما له من اثر على العملية المقاولاتية ككل .

- تعزيز تعليم المقاولاتية لدى جيل الشباب في برامج التعليم منهج تعتمد معظم الدول المتطورة والتي حققت نجاحات في مجال المقاولاتية.

- إن وضع وتخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالتربية والتعليم المقاولاتي في المجتمع يسمح لنا بتكوين مقاولين على درجة من الفعالية تنعكس بنتائج ايجابية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي

IV- الخلاصة:

تعتبر المقاولاتية طريقة فعالة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والتي تمكن المقاول من الاستمرارية والنمو. وفي هذا الإطار مرة المقاولاتية بعدة مراحل وأكبت الأنظمة الاقتصادية السائدة، تبلور على إثرها حتى أصبح بأشكاله الحالية، والتي لها تأثير في طبيعة نشاطه وأهدافه، كما قد تتحكم في سلوكياته تجاه فرص وتهديدات بيئة الأعمال، والأدوار التي تلعبها المقاولاتية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

إن برامج التعليم المقاولاتية التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع/خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الأهمية للغاية أن يتم تفعيلها تحت

مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن النظرة الحديث للمقاولاتية وفقا لما تعتمده الدول المتقدمة التي أصبحت تولي أهمية كبيرة لجانب التعليم المقاولاتي وتنتهجه في المساقات والمناهج التعليمية، وذلك لإعداد مقولين ذوي كفاءة ، وفقا لأسس علمية مدروسة، مما يسمح لها بالتقدم في الجانب التطبيقي للمقاولاتية للوصول لأهداف إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعليم المقاولاتي.

Bibliographie

- Allali, B. (, n 17). Vers une théorie de l'entrepreneuriat. *cahier de recherche L'ISCAE* .
- Archétypes d'innovations pédagogiques dans l'enseignement 2009 *revue de l'entrepreneuriat, vol8, n2*
- Fayolle, A. (2005). *Introduction à l'entrepreneuriat*. Paris: Dunod.
- L'enseignement de l'entrepreneuriat : pour un meilleur développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants *Premières journées scientifiques internationales sur l'entrepreneuriat : entrepreneuriat biskra*
- La légende de l'entrepreneur* 1999 Paris Edition la découverte & Syros
- Loue, M. L. l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales. *le 8ème congrès international Francophone (Cife PME)* . Haute école de gestion.
- siomy, M. (2007, octobre). *développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.)* . québec: Université Lava.
- Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, *La légende de l'entrepreneur*, ,, p. (1999). Paris: Edition la découverte & Syros.

-VERSTRAETE, T. (vol 1, N° 1,2001). *Entrepreneuriat: modélisation de phénomène. revue de l'entrepreneuriat* .

-Wtterwulghe, R. (1998). *La PME une entreprise humaine*. Paris: De Boeck Université.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة. (2010). المؤسسات غير المصرفية الحكوميه و دورها في تمويل المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في مصر.

-الجودي محمد علي. (بلا تاريخ). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة. أطروحة دكتوراه . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر. -اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. (2004). البرامج المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في بلدان الأعضاء في الاسكوا. نيويورك: الأمم المتحدة.

-مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم. (2012). *مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية*. مصر: دار العالم العربي.

-مجدي عوض مبارك. (2011). *التربية الريادية والتعليم الريادي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

-محمد راتول. (أفريل 2006). " بعض التجارب الدولييه في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " . *ملتقى دولي* .

-نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية 2010

-وائل ناصر أبو دلبوح. (2006). أثر التمويل الخارجي و ضماناته على تأسيس ونجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة، دراسة ميدانية للتجربة الأخيرة للقطاع الصناعي الأردني. دكتوراه *فلسفة* . المملكة الأردنية الهاشمية: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.